联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Alimentación y la Agricultura | منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

A

مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي للشرق الأدنى

الدورة السادسة والثلاثون

10–13 يناير/كانون الثاني 2022 و7–8 فبراير/شباط 2022

بيان المتحدث باسم منظمات المجتمع المدني

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

أمانة المؤتمر الإقليمي للشرق الأدنى
FAO-RNE-NERC@fao.org

نحن، 99 رجل ا وامرأة، من 24 دولة و 66 منظمة وشبكة، أعضاء في منصات اجتماعية إقليمية وطنية، تتكون من مزارعين ورعاة وصيادين حرفيين ومستهلكين وعمال ومنظمات غير حكومية وحركات والنساء والشباب والأكاديميين، عقدنا اجتماع المجتمع المدني والاستشاري يومي 30-31 كانون الثاني 2022 عبر تطبيق ZOOM- استعدا ا للمؤتمر الإقليمي الساد س ، والثلثين لمنظمة الأغذية والزراعة للشرق الأدنى وشمال إفريقيا (NERC 36) الذي سيعقد في العراق يومي7-8 شباط، 2022.

من خلل االجتماع الذي عقد بكل شفافية، ناقشنا العديد من القضايا المتعلقة بجدول أعمال المؤتمر الوزاري. ومن أهم توصياتنا ما يلي:

- اعتبار القطاع الزراعي)النباتي والحيواني والسمكي(من ألولويات االستراتيجية للبلدان، وأمنها االقتصادي واالجتماعي والسياسي، وجعل تنمية ألرياف في مقدّمة السياسات الوطنيّة واإلقليميّة المشتركة. والدفاع عن النظم الغذائية التي تعتمد على المقدرات الوطنية واإلقليمية ضمن مفهوم السيادة الغذائية التكاملية.

- تبني صورة متكاملة عن ألسباب البنيوية االجتماعية والبيئية والثقافية واالقتصادية التي تؤدي الى فقدان ألمن الغذائي خاصة ضمن الطبقات االجتماعية الهشة.

- العمل على تغيير جذري في النمط االستهلكي غير الصحي للغذاء عبر تبني إحياء الحميات التقليدية المغذية المتنوعة والمتوائمة مع البيئة وثقافة المجتمع من خلل انشاء سلسل إنتاج توريد قصيرة محلية وموسمية مع تحسين القدرات المحلية في التخزين والتجهيز لضمان السلمة الغذائية، ودعم مشاريع الزراعة الحضرية.

- تعزيز زراعة المحاصيل الغذائية ألساسية كالقمح وإنشاء صندوق نقد عربي لدعم هذه المحاصيل، و إعداد البحوث الزراعية والدراسات التسويقية واالستثمار بالتقنيات الزراعية الحديثة ووضع خطط الستثمار ألراضي الزراعية غير المستغلة في المنطقة العربية لزيادة اإلنتاج، حيث تقدر المساحات الملئمة للزراعة في المنطقة العربية ب 197 مليون هكتار يتم استغلل 36% منها فقط، ورصد ميزانيات لدعم زراعة القمح)زراعة الكفاف(خاصة للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة أو من ال يملكون أراضٍ، من خلل تقديم البذور واألسمدة والمبيدات الصديقة للبيئة.

- تدريب المزارعين والمزارعات على السلسلة اإلنتاجية الشاملة الخاصة بالتمور بما في ذلك اختيار ألصناف عالية الجودة والري المناسب وإعطائهم منح وقروض ميسرة.

- ضمان كافة الحقوق االقتصادية واالجتماعية لسكان العالم الريفي ألمر الذي يحول دون هجرة هذه المجتمعات إلى المدن.

- توفير الحوافز الماديّة للمزارعين لتعزيز النظم الزراعيّة المستدامة وإعادة جدولة الديون المتراكمة على صغار الفلحين وإعفائهم من الضرائب. وتشجيع دمج المزارعين ضمن جمعيات زراعية وأطر نقابية وتعاونيات، وتعزيز عملها من خلل:

  - عمل مراكز تجميع ووحدات تصنيع وفرز وتعبئة وتخزين، وتوفير آليات زراعية بسعر رمزي، وتهيئة وسائل النقل المبرد الذي يؤدي إلى تسويق المنتجات
  - إرشاد المزارعين وتدريبهم على السلمة الغذائية والجودة، ودعمهم للحصول على شهادات جودة، ومساعدتهم في الوصول لألسواق
  - اشراكهم في إعداد السياسات والخطط الفلحية الوطنية واإلقليمية.

- وضع وتفعيل سياسات حكومية تحمي حق المرأة في ألرض ومستلزمات اإلنتاج وتدريبها على إدارة ألعمال التعاونية وتطوير المشاريع وتحليل متطلبات السوق واإلدارة المالية ورفع اإلنتاجية وإدارة المخاطر وإشراكها في صنع القرارات والسياسات وتمويلها عبر قروض ميسرة. وإيجاد مسالك تسويق مع العمل على دعم التشبيك بين التعاونيات النسائية في المنطقة، لنقل التجارب والخبرات والتكامل في عملية التنسيق والتسويق.

- ضرورة دعم العمل التطوعي والمؤسسات ألهلية والتطوعية الزراعية التي لديها القيم والمبادئ اإلنسانية والقومية والوطنية ماديا وتنظيميا وتشريعيا.

- ضمان ألجرة المنصفة للعمال والعاملت الزراعيين، وتوحيد مدة عملهم، وضمان سلمتهم وصحتهم أثناء العمل، وحمايتهم من االستغلل المادي والجنسي، وإعطائهم حقهم في صناديق الضمان االجتماعي، والعمل النقابي والدعم القانوني.

- اعتبار القطاع السمكي مكونا اقتصاديا واجتماعيا وغذائيا هاما، وحمايته من خلل وضع سياسات وإجراءات تتوائم مع الخطوط التوجيهية الطوعية لمنظمة الفاو بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة مصايد ألسماك.

- التزام جميع القطاعات في بناء وحماية مصايد ألسماك صغيرة النطاق)التقليدية(التي تعتبر مصدر عيش مئات آالف من ألسر في اإلقليم، ومحاربة هيمنة شركات الصيد

الصناعية العملقة خاصة التي تشتغل في دقيق السمك نظرا لحرق الملايين من اطنان االسماك السطحية بغية صناعة االعلف.

- حماية العاملين في القطاع السمكي في ظل االحتلال والحروب، خاصة في قطاع غزة الذين يعانون من غطرسة االحتلال الصهيوني ومنعهم من حقوقهم في الوصول إلى مصائدهم.

- وضع برامج للتصدي لتأثيرات التغير المناخي على القطاع السمكي.

- وضع استراتيجيات وطنية وإقليمية ودولية يمكنها تقييم وتنمية الدور الحيوي للقطاع الرعوي في المجاالت الغذائية واالقتصادية واالجتماعية، تتضمن إنشاء إطار تنسيقي ونشر المعلومات وتأمين البنى التحتية الكافية لهم واألعلف واألدوية البيطرية عالية الجودة، فضل عن دعم تأقلمهم مع التغير المناخي، وتعزيز االسواق والتبادالت التجارية من المنطقة في هذا القطاع ومنتجاته.

- دعم تربية النحل في اإلقليم لما لها دور في تعزيز الدخل واإلنتاج الزراعي وحماية التنوع البيولوجي.

- إنشاء برامج تعزز استخدام أحدث التقنيات للحفاظ على الموارد وتقليل هدر الطعام وخفض سعر االطعمة التي توشك على االنتهاء وإعادة توزيعها على الفئات الفقيرة، ومراقبة وتغريم الشركات الغذائية الكبيرة مقابل الهدر والتلويث.

- دعم الحوكمة الرشيدة والعدالة االجتماعية في اإلدارة المائية، وإنشاء مجالس وطنية للمياه تشارك فيها مختلف الدوائر الحكومية والقطاعات خاصة المجتمع المدني وصغار المنتجين، االمر الذي يضمن التكاملية في التخطيط إلدارة المياه، باإلضافة الى رفع فاعلية المجلس العربي للمياه.

- دعم مشاريع الحصاد المائي ورفع كفاءة استخدام المياه عبر التكنولوجيا والري والتعاون االقليمي في المشاريع المائية المشتركة مع ضرورة بحث كيفية مواجهة االستيلاء على المقدرات المائية اإلقليمية من قبل االحتلال اإلسرائيلي.

- استخدام الطاقة المتجددة في التحلية والري و"تجريم" المتسببين بتلوث المياه بأنواعه وأشكاله المتعددة.

- حماية وتعزيز وتقييم وتوثيق البذور المحلية التي أثبتت قدرتها على الصمود أمام آثار مخاطر التغير المناخي، ووضع آليات تعاون وتكامل البرامج البحثية في اإلقليم، واالعتراف المتبادل بسجلت األلصناف النباتية للبلدان في المنطقة وتبادل األلصول الوراثية وتسهيل االستثمار الخاص في مجال تطوير األلصناف.

- عقلنة استعمال األلسمدة الكيمائية والمبيدات وتشجيع التسميد العضوي والمكافحة الحيوية والعضوية، األلمر الذي يقلل كلف اإلنتاج ويحسن نوعية ومذاق المحاصيل الزراعية.

- السعي نحو التكامل االقتصادي الزراعي العربي، من خلل تعزيز التجارة البينية التكاملية بين الدول العربية للحفاظ على مصالحها االقتصادية وسيادتها على الغذاء اتجاه تغول القوى االقتصادية الكبرى وحفاظا على أمنها مع تبادل المعرفة، وتشجيع ودعم تأسيس شركات استثمارية زراعية عربية مشتركة و إعفائها من الضرائب والرسوم. مع ضرورة اإلصرار على التمثيل الكامل لشبكات المجتمع المدني الملتزمة بالقضايا العربية المستقلة بقراراتها وعملها، وإشراكها في وضع األلولويات والسياسات وفي تعزيز صفتها الرقابية.

- تقييم أثر التغير المناخي على القدرة اإلنتاجية، وتعزيز نظام ادارة للمخاطر وبناء القدرات ونشر المعلومات وخاصة لصغار المزارعين والنساء والشباب.

- االستفادة القصوى من صناديق دعم المناخ، من خلل التقدم بمشاريع وطنية وعربية إقليمية، تنفذها مؤسسات محلية بما فيها مؤسسات المجتمع المدني بعيدا عن االستنزاف اإلداري لها.

- دعم المشاريع التشجيرية المثمرة والحرجية واختيار أصناف حرجية مفيدة غذائيا وطبيا واقتصاديا، ويمكنها أيضا إطعام الثروة الحيوانية، باإلضافة الى استخدام مخلفات الزرع واألشجار في استخراج األلسمدة والطاقة المنزلية.

- نشر إطار العمل حول معالجة األلمن الغذائي في ظل األلزمات (FFA) والعمل على معالجة األلسباب الجذرية والكامنة النعدام األلمن الغذائي في ظل األلزمات والحروب واالحتلل، وتحديدها من خلل منابر تشاركية وطنية تحترم مبدأ ملكية الدول.

- تشجيع التعاون العربي الهادف نحو إيقاف الحروب البينية واالحتلالت، وبناء السلم األلهلي وإزالة المعوقات للوصول للغذاء والماء وتطوير أنظمة إنذار مبكر وبناء نظم غذائية

محلية متينة، وتعزيز االحتياطيات الغذائية وتعزيز إمكانيات المنظمات المحلية المتصلة مع المجتمعات بشكل مستدام ولديها فعالية أعلى بالعمل االنساني والتنموي وبناء السلم.

- استحداث صندوق عربي للتنمية الزراعية والكوارث الصحية والبيئية كفايروس كورونا، والتنسيق مع الفاو وبرنامج الغذاء العالمي، لتقديم الدعم االغاثي التنموي لألسر الريفية المتأثرة.

- تكوين مخزون استراتيجي من السلع الغذائية الرئيسية وخاصة الحبوب.

- تعتبر االرض موردا محدودا، وإلنشاء توزيع عادل لألراضي، يجب حماية أنظمة الحيازة الجماعية، بما فيها المجتمعية والتقليدية حتى ال تكون عامل جذري مؤجج للصراعات أو ضحية له.

- اعتماد اإلصلح الزراعي ونشر الخطوط الطوعية لحيازة االراضي والمصائد والغابات (VGGT)وضمان آليات تشاركية لحل المظالم المتعلقة باألراضي وتطوير االطر اإلقليمية لمواجهة الزحف العمراني.

- إعادة الثقافة اإلنتاجية الفلحية والحفاظ على البيئة عن طريق مناهج ملزمة في المدارس والجامعات ودعم البحوث التي تناسب أولويات المنطقة مع عدم تبني تقنيات زراعة حديثة تروجها الشركات والدول الكبرى كالزراعة المائية (Hydroponics) دون دراسة فعاليتها في دعم االمن الغذائي واثارها االجتماعية والبيئية واالقتصادية على االقليم